العلامة الإعرابية بين القدماء والمحدثين
دراسة في أساليب
(النِّداء، التَّعجُّب، المدح والذَّم، الإغراء والتَّحذير)

د٠ ابتهال محمد البار (*)
الباحثة/ هند علي محمد الغامدي (*)

المقدمة :

يناقش هذا البحث قضية مهمة من قضايا النَّحو العربي قديمًا وحديثًا، وهي قضية الإعراب والعلامة الإعرابية، وسيكون ذلك التناول بتوظيف المنهج الوصفي من خلال دراسة بعض الأساليب الخاصة التي سُكَّت لأداء معانٍ معيَّنة، وجرت مجرى المثل في التزامها بتركيب واحد أو شكلٍ واحدٍ وعلاماتٍ إعرابية لا تتغيَّر؛ لأنَّها أكثر ما يمكن أن تُناقش فيه علامات الإعراب من جهة خضوعها لفلسفة العامل، ويجيب البحث عن أسئلة رئيسة، هي: ما رأي اللغويين القدامى والمحدثين في العلامة الإعرابية؟ ما المقصود بالإفصاح والجمل الإفصاحية؟ هل الأساليب الإفصاحية والتراكيب الثابتة التي جرت مجرى المثل (كالنداء، والتعجب، والمدح والذم، والتحذير والإغراء) يمكن إخضاعها لفلسفتي الإسناد والعامل وما يستتبع ذلك من تأويلات وتخريجات؟ وتأتي هذه الدراسة في محاور، هي:

-الوصفية والمعيارية.

-العلامة الإعرابية عند اللغويين القدامى.

-رأي المحدثين في العلامة الإعرابية.

(*) قسم اللغة العربية وآدابها-جامعة الملك عبد العزيز.

(*) جامعة الملك عبد العزيز.

-مفهوم الإفصاح والجملة الإفصاحية.

-دراسة أسلوب: (النداء، التعجب، المدح والذم، التحذير والإغراء).

ويتلو ذلك الخاتمة والنتائج.

**

التمهيد:

تعدَّدت المناهج اللسانية في العصر الحديث، وكان من نتائج ذلك اتجاه اللسانيين والنحويين إلى إعادة البحث في النَّحو العربي التراثي والمنهج الذي دُرس به، فتناولوه بالبحث والتمحيص والتحليل والنَّقد، والموازنة والمقارنة بينه وبين المناهج الأخرى، ووصم النَّحو العربي بالمعيارية، ولاسيَّما في مراحله المتأخرة عن مرحلة الجمع والاستقراء، التي كانت وصفية إلى حدٍّ كبير؛ حيث جمع خلالها اللغويون والنَّحويون المادة اللغوية من أفواه العرب أنفسهم، درسوها وحللوها ووصفوها، واستقرأوا قواعدهم التي بُني عليها النَّحو من خلالها، ومع أنَّ النحاة وضعوا شروطا للمسموع؛ إذ اقتصر على زمانٍ محدَّد، وأماكن محدَّدة، وقبائل معيَّنة، عدوها ممثِّلة للفصاحة التي يجب أن يُبنى عليها نحو العربية، إلا أنَّ لذلك النَّقص ما يُبرِّره لديهم؛ فاللغة العربية تشرَّفت بنزول القرآن الكريم معجزة الإسلام الخالدة إلى يوم الدِّين؛ لأنَّ النُّحاة لم يصفوا الظاهرة كما هي دون تدخُّل وأحكام؛ بل وضعوا معايير محدَّدة للسماع والأخذ عن العرب، تتعلَّق بالمكان والزمان والقبائل التي يؤخذ عنها؛ بل ومعايير للأشخاص الذين يؤخذ عنهم من تلك القبائل، فاقتصروا على أسد، وتميم، وقيس، وهذيل، وبعض الطائيين، وبعض كنانة [١]، وانتهى زمن الأخذ عند إبراهيم بن هرمة، فكلُّ ما جاء بعد ذلك وإن ورد عن عربي فصيح فإنَّه لا يُقبل ولا يؤخذ به؛ لأنَّه ورد عن المولدين الذين أجمعوا ألا يحتج بكلامهم، كما أجمعوا ألا يحتج بشعر أو نثر لا يُعرف قائله؛ خوفًا من أن يكون لمولَّد أو من لا يوثق بفصاحته [٢]، وهذا ابن جني يحدِّد معيار الترك

(١) يُنظر: عاطف فضل محمد، مقدِّمة في اللسانيات، ط ٢، (عمَّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م-١٤٣٧هـ) ، ١٠٣.

(٢) يُنظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النَّحو، تحقيق وتعليق: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، ط ٤، (القاهرة: مكتبة الآداب، ١٤٣٠هـ-٢٠١٠م) ، ٨١ و٨٣ و٨٤،

والأخذ في باب "من ترك الأخذ عن أهل المدر كما أُخِذَ عن أهل الوَبر"، فيذكر علة امتناع الأخذ عن أهل الحاضرة أنّ اضطراب الألسنة قد فشا وانتشر، فلو عرض ذلك لأهل البادية مثله وانتقضت فصاحتهم، لوجب أن يُترك الأخذ عنهم كما تُرك عن أهل المدر(١)، فتلك الضوابط ليست إلا معايير التزموا بها، ولكن النَّاظر إلى عمل النُّحاة سيجد أنَّه متناسبٌ مع الهدف الذي قامت عليه دراستهم؛ ألا وهو حفظ اللغة العربية الفصحى التي نزل بها القرآن الكريم، إضافة إلى وضع المعيار والقاعدة التعليمية التي يستطيع كلُّ من أراد تعلُّم العربيَّة الالتزام بها، والاحتكام إليها وبطبيعة الحال لن يتأتى ذلك إلا إذا كان المجموع الذي استقرأ النحاة منه قواعد النحو العربي يُمثِّل لغة العرب الصافية الخالية من اللحن.

وقد وضع النُّحاة قواعد النحو العربي، لا لتكون مرحلية؛ بل لتكون دائمة تتناسب مع كونها لغة كتاب الله الخالد، ولتكون ممثلة للمستوى اللغوي الأدبي الذي تمثله لغة القرآن الكريم؛ لذلك كان النَّحو العربي معياريًا حتى في وصفيته.

ويرى بعض الباحثين أنَّ الوصفية لا تصلح لتحقيق هدف النحاة في حفظ مستوى لغوي يجمع عليه الناس–عربًا وغير عرب من الناطقين بالعربية في كلِّ زمان ومكان؛ لأنَّ الوصفية ترمي إلى وصف اللغة في الزمان والمكان الذي يعيش فيه المقعِّد اللغوي، ويتغير ذلك الوصف بتغير المكان والزمان، وهذا ما لم يكن هدف النحويين العرب(٢)، ولكن ذلك لا يمنع من أنَّهم بدأوا بالوصفية حين وصفوا ما جمعوه وسمعوه وبنوا عليه قواعد النَّحو العربي، التي أصبحت معيارًا فيما بعد،

(١) يُنظر: أبو الفتح عثمان بن جنِّي، الخصائص، تحقيق: محمد علي النَّجار، ط ٢، (بيروت–دار الكتاب العربي، د.ت) ، ج٢، ص٥.

(٢) يُنظر: إسماعيل أحمد عمايرة، المعيارية: هذا المنهج الذي حفظ وحدة العربية (دراسة لغوية مقارنة بين المعيارية العربية والمناهج اللغوية الأخرى)، بحث مُقدَّم في ١٤٣٣/٥/١٩هـ، الجلسة السابعة في مؤتمر اللغة العربية ومواكبة العصر، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،٢٢.

ويرى البحث أنَّ اختلاف الهدف بين المنهج الوصفي والمنهج المعياري هو الذي حكم دراسة النحو العربي وتقعيده، وإلا فقد درس اللغويون اللهجات ووصفوها وأفردوا لها أجزاء من مؤلفاتهم، كعنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجُّع قيس، وعجرفيّة ضبة، وتلتلة بَهْراء، وغيرها، وقد أباح ابن جني استعمالها؛ لأنَّها من لغة العرب، ولكنَّ مستعملها–في رأيه، وهو ممثِّل لعصره– أخطأ أجود اللغتين [١]، أمَّا السيوطي فقد وصمها بالقبح والرداءة [٢]؛ انطلاقًا من المبدأ السابق الذي قام عليه الدَّرس النحوي بدايةً، وإن انحرف بعد ذلك إلى ما أخذ عليه من كثرة التعليلات والتأويلات والتقديرات والتعسف فيها، دون ملاحظة أنَّهم قد مالوا عن الطريق وحادوا عن الهدف الذي قام النَّحو لأجله، وترى الباحثة أنَّ هذا حد الوصفية في ذلك الوقت، وأمَّا المنهج الوصفي الحديث فلم تكن فكرته واضحة في أذهان اللغويين والنُّحاة كما هي عليه في العصر الحديث، ولو كانت؛ لتناقضت مع الهدف الذي انطلقوا منه، ولاختاروا المعيارية التي تخدم أهدافهم التي سبق ذكرها.

المعيارية والوصفية:

أتاحت اللسانيات إمكانات منهجية متعدِّدة لدراسة الظواهر اللغوية والبحث فيها، من أهمها المنهج المقارن، والمنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، والمنهج التقابلي، وما يهم هذا البحث في هذا المقام هو المنهج الوصفي الذي اتخذ موقف العداء للمنهج المعياري الذي يُتهم به النَّحو العربي، والمنهج الوصفي يتناول بالدَّرس العلمي الظواهر اللغوية في مجال محدَّد، وزمانٍ محدَّد، ومكان محدَّد، كأن يتناول لغة فصحى، أو لهجة، أو مستوى معينًا من مستويات الاستعمال،

(١) ينظر: ابن جني، مرجع سابق، ج٢، ص١٢.

(٢) ينظر: جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق: محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، (صيدا–بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٨ هـ–٢٠٠٧ م) ، ج ١، ١٨١.

كمستوى الشعر مثلًا، في مرحلة زمنية محدَّدة، في بيئة محدَّدة، دون الالتفات إلى ارتباط الظاهرة بغيرها عبر الزمن، أو المكان، هادفًا بذلك لأن يكون البحث محدَّدًا، وخاصًا؛ لتكون النتائج صحيحة ودقيقة قدر الإمكان، وينبذ المنهج الوصفي أيَّ موقفٍ معياريٍّ مبني على فكرة الخطأ والصَّواب؛ لأنَّه يفرِّق بين الدَّرس العلمي والدَّرس التعليمي، لأنَّ الأول يصل إلى الحقيقة من خلال الوصف، في حين يحتكم الثاني إلى قواعد الصَّواب والخطأ[1]، التي ميَّزت المعيارية التي لا تقبلها اللسانيات في البحث اللغوي، ولكن النحو التعليمي الذي يغلِّب القواعد على الاستعمال، ويخضع اللغة لقواعده، ويستعين بالمنطق ليثبِّت حجته، قام على تلك القواعد التي يتم التمييز من خلالها بين الصيغ والتراكيب السليمة من غيرها، وقد ظلَّ الأمر كذلك حتى جاءت اللسانيات الحديثة بالمنهج الوصفي الذي كان يُظن أنَّه سينتشل الدرس النحوي من غياهب المعيارية؛ إلا أنَّه مع موقفه المخالف للمنهج المعياري، لم يتمكن من إلغائه؛ على الرغم من كلِّ دعوات إعادة قراءة النحو وصفيًّا، وكلِّ التهم الموجهة إليه، فالمنهج الوصفي ينبذ كل موقف معياري من اللغة، ولا يقبل بإصدار الأحكام ؛ لأنَّه لا يستند إلى مقولة الحسن والقبح وتصنيفات الصواب والخطأ، فهو قائم على الوصف والمعاينة، يتتبع الأجزاء، وينتقل منها إلى استنتاج القواعد المشتركة للظاهرة موضوع الدِّراسة، أمَّا المنهج المعياري فهو إلى جانب اختباريته وتقصِّيه سبل الوصف والحصر والشمول، يضيف التقنين والتقعيد، يضع المعايير ويصدر الأحكام بشأن الاستعمال اللغوي، ومع ذلك فهما ليسا نقيضين؛ ذلك أنَّ الألسنة البشرية لا تتوقف عن التغير إلا إذا توقفت عن الاستعمال، وأنَّ حركة التغير تبقى على سجيتها حتى يدرك المجتمع من الحضارة ما به تنشأ العلوم وتظهر المؤسسات المعرفية، ومنها مؤسسة النحو

(١) أحمد محمَّد قدور، مبادئ اللسانيات، ط ٣، (دمشق: دار الفكر، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م) ، ٢٨ و٢٦.

الذي هو العلم الكلي الذي يقبض على أزمَّة المؤسسة اللغوية لديه، ويخرج بالمعيار الذي يُذعن له المستعملون دون إدراك أو وعي، ويصبح المعيار حكمًا على الاستعمال، له حق التوجيه والاعتراض ثم التقويم والزجر، وهكذا كان النحو العربي استجابة لاقتضاءات خارجية عن اللغة دعت إلى التحكم في نزوع اللغة الطبيعي إلى التغير والتبدل، ومن هنا لم يقم النحو العربي منظمًا للغة- كما يرى بعض الباحثين؛ بل كابحًا للتفاعل الطبيعي بين المؤسسة اللغوية وناموس الزمن الطبيعي؛ ولذلك كان تنظيم اللغة في تاريخ الحضارة العربية عقائديًا حضاريًا؛ لأنَّ نشأة النَّحو كانت امتثالًا دينيًا مذهبيًا في الدَّرجة الأولى، ولأنه معياري في جوهره؛ فهو يخدم قانون ما يجب أن يكون، لا ما هو كائن، وهو وازع يردع طبيعة الأمور في فطرتها الخِلْقية، مثل كلِّ القوانين الوضعية في حياة المجتمعات، وموقف النحو هذا ليس من اللغة ذاتها والظاهرة اللغوية في حد ذاتها، وإنَّما من خصائصها الملازمة لها، وأهمها التغير الذي يصيبها، وهذا التناول هو الفارق الرئيس بين النحو التقليدي ومنهجه المعياري وبين اللسانيات ومنهجها الوصفي الذي يقوم على ما هو كائن، ويقر للاستعمال بحق مراجعة المعيار، بينما يُحكم النحو قبضته على الاستعمال بمعياريته التي هي في الأساس وليدة ذلك الاستعمال، فالمادة واحدة بينهما، وأسلوب التناول مختلف، لكن ذلك الاختلاف وإنَّ ميَّز بينهما في الهوية، إلا أنَّه لم يقطع الصلة بينهما؛ بل إنَّ وجود اللسانيات متوقف على وجود النَّحو؛ **لأنَّ البحث اللساني يتوقف على استنباط نظام اللغة عن طريق استخراج المؤسسة النحوية**، فاللسانيات لا تنقض النحو؛ بل هي إقرار له وتجاوز في الوقت نفسه؛ بحيث لا تقف عند ما يجب أن يكون، بل تتجاوزه إلى ما هو كائن وما سيكون [1]، والخطأ الذي وقع فيه الوصفيون والمعياريون هو

(١) يُنظر: عبدالسلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، (تونس: الدار التونسية للنشر، والجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٦م) ، ٤٠-٤٢.

اعتبار المعيارية والوصفية شحنتين متنافرتين؛ وما استتبع ذلك من الاعتقاد بأنَّ اللساني الذي يلتزم بالوصفية يجب عليه الطَّعن في المعيارية، والصحيح أنَّ الوصفية والمعيارية مقولتان لا تنتميان على صعيد فلسفة المعارف إلى منطلق مبدئي واحد ولا تنبعثان من تصور واحد، وتختلف طبيعة كلٍّ منهما عن الأخرى، فلا يلزم قيام علاقة بينهما من توازٍ أو تصادمٍ أو تطابق، فاللساني الوصفي لا يكون داعيًا إلى كسر أنماط اللغة وخرق قواعدها، وإلا سيخرج من حيِّز الوصفية إلى حيِّز المعيارية؛ لأنَّ تخطئته الصَّواب تماثل تصويب الخطأ(١).

والخطوات الأولى في المنهج الوصفي هي الاستقراء والتقعيد، والباحث الذي لا يعتمد عليهما يظل تائهًا في فوضى المفردات المبعثرة، فلا يمكن أن تقوم دراسة وصفية دون النَّظر في القواعد التي توصل إليها النَّحو، والاختلاف في طريقة التعامل بعد ذلك مع تلك القواعد وسلطتها على اللغة أو سلطة اللغة عليها، وبين الاستقراء والتقعيد التقسيم، ثم الاصطلاح (٢)، ثم يأتي دور التقعيد بعد الملاحظة والتقسيم والاصطلاح، وفي هذه المرحلة يجب أن تكون القاعدة تعبيرًا مختصرًا عما لاحظه الباحث، وليست قانونًا يفرضه على المتكلِّمين باللغة، فالوصفية تقضي ألا تتهم أصالة النص بمخالفته، وإنَّما تكون الرواية المخالفة ظاهرة فرعية إلى جانب القاعدة، ويجري العمل الوصفي وفق شروط منضبطة إلى أن يصل إلى مرحلة التقعيد التي يراعي فيها أنَّ القاعدة جزء من المنهج لا جزء من اللغة، وأنَّها وصف لسلوك عملي معين في تركيب اللغة يتسم بالاطراد، كما أنَّها لا بد أن تتصف بالعموم، وليس بالضرورة الشمول، تنطبق على جمهرة

(١) يُنظر: تمام حسان، اللغة بين الوصفية والمعيارية، ط ٤، (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠١م) ٢٤.

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ١٤٩.

مفرداتها، ويمكن ألا تشملها كلها ولا يؤدي ذلك إلى تخطئة ذلك الجزء؛ لأنَّه لم يكن هناك تقديس للقاعدة التي خرج عليها ذلك الجزء [١].

الإعراب وعلامة الإعراب:

العلامة لغةً: "ما جُعِل علمًا للشيء" [٢]، وذكر ابن فارس أنَّ "العين واللام والميم أصلٌ صحيح واحد، يدلُّ على أثَرٍ بالشيء يتميَّزُ به عن غيره، ومنه العلامة" [٣]، والعَلامةُ: "السِّمَةُ" [٤].

الإعراب لغةً: جاء في مقاييس اللغة الإعراب بمعنى: الإبانة والإفصاح، وأعرب المرءُ عن نفسه: أي: بيَّن وأوضح، وذكر أنَّ منه إعراب الكلام؛ لأنَّ المرء يفرِّق بالإعراب بين المعاني في الفاعل والمفعول والنفي والنهي والتعجب والاستفهام وغيرها [٥]، وفي لسان العرب: الإعراب: "الإبانة والإيضاح"، وأعرب: "أبان وأفصح"، و"الإعراب الذي هو النَّحو إنَّما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، وأعرب كلامه إذا لم يلحن في الإعراب" [٦]، فعلامة الإعراب كما يظهر من تلك التعريفات الأثر الذي يظهر أو يُقدَّر على الكلمة دالًا على حالتها الإعرابية وعلامةً عليها ولها.

---

(١) يُنظر: ، المرجع السابق، ١٥٨.

(٢) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) ، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (د.ت)، ٢/ ١٥٣.

(٣) أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، د ط، (القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م) ، ٥٩٦ العين واللام وما يثلثهما (علم).

(٤) جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ط ٣، (بيروت-لبنان: دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م) ، ٣٧٢/٩ (علم).

(٥) يُنظر: ابن فارس، مرجع سابق، ٦٦٥ ، العين والراء وما يثلثهما (عرب).

(٦) ابن منظور، مرجع سابق، ٩/ ١١٤ و١١٥ (عرب).

وقد فرق سيبويه بين علامات الإعراب وعلامات البناء، فذكر أنَّ أواخر الكلم تجري على ثمانية احتمالات، هي: النصب، والرفع، والجر، والجزم، وهي لحروف الإعراب، والفتح، والكسر، والضم، والوقف، وهي علامات البناء [١] ، ولم يمنع هذا التقسيم من الخلط أحيانًا وإطلاق ألقاب الإعراب على ألقاب البناء، أمَّا الكوفيون فسمّوا الضمة اللازمة في آخر المبني رفعًا، والفتحة نصبًا، والكسرة جرًّا؛ فأطلقوا علامات الإعراب في الدلالة على علامات البناء، ولم يحدث العكس، لأنَّ تأثير العامل يسري في المعرب والمبني[٢]، وإن كان أثره في محل الكلمة في المبني من الأسماء والأفعال. وعرفه ابن هشام (ت ٧٦١هـ) بأنَّه: "أثر ظاهرٌ أو مقدَّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع" [٣].

ويرى البحث أنَّ الإعراب **عملية ذهنية** تأتي بعد فهم المعنى، فالمتكلم حين يقول: أكل محمد الطعام ثمَّ ذهب إلى الخارج، يفهم المعنى أولًا ثمَّ يعرب الكلمات كما اختزن طريقة إعرابها وعلامات إعرابها في ذهنه، فالإعراب **آلة الصناعة النَّحوية الموروثة في التعامل مع الكلمات العربية**، وهو الهادي إلى المعنى، كبعض الآيات القرآنية التي يلتبس فيها المعنى إذا لم تظهر العلامة، وبعض الكلمات التي لا مجال فيها للتمييز بينها إلا بالعلامة، مثل قوله تعالى: **(فَتَلَقَّى ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ)**[٤] على قراءة الجمهور برفع "آدم" ونصب "كلمات"، أما ابن

---

(١) يُنظر: عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب ب "سيبويه"، الكتاب، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، (بيروت–لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩م) ، ٤١/١ و٤٢.

(٢) يُنظر: عبد اللطيف حماسة، العلامة الإعرابية، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، (الكويت: إدراة المكتبات ولجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٨٤م) ،١٤٨.

(٣) جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، اعتنى بالطبعة: محمد أبو فضل عاشور، (بيروت–لبنان: دار إحياء التراث العربي،١٤٢٢هـ–٢٠٠١م) ، ٢٢.

(٤) البقرة: ٣٧.

كثير المكي فقد قرأ برفع "كلمات"، ونصب "آدم"، ومعنى "تلقّى" هنا وصولها إليه؛ فكأنّ المعنى: فجاءت آدمَ من ربه كلماتٌ[١]. فلا يؤمن اللبس في المعنى إلا من خلال العلامة الإعرابية في كلٍّ، وسيستعرض البحث في السطور الآتية آراء بعض النُّحاة قديمًا وحديثًا في الإعراب والعلامات الإعرابية.

وقد ربط النحاة واللغويون الأوائل الإعراب بالمعنى وأولوه اهتمامًا كبيرًا وأعطوه مكانة فريدة في الكلام، فهذا عبد القاهر الجرجاني يرى أنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، والأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها[٢]، ويقارن بين الصفة والخبر وبينهما وبين الحال في معرض استعراضه أهمية العلم بالنَّحو وأبوابه، فيقول: "وهل عرفتم أنَّ هذه الثلاثة تتفق في أنَّ كافتها لثبوت المعنى للشيء، ثم تختلف في كيفية ذلك الثبوت؟" [٣]، وهو صاحب نظرية النظم الشهيرة التي تقرِّر أنَّ النَّظم ليس "إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله..." [٤].

ورأى الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) أنَّ الإعراب عرَضٌ يدخل الكلام لمعنى يوجده ويدل عليه، كما يدخل الكلام لمعان مختلفة؛ كالفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها، وأنَّ الكلام سابقٌ الإعراب، له معناه في ذاته قبل دخول الإعراب؛ كالاسمية في الاسم نحو: خالد ومحمد، والفعلية في الفعل المضارع، وأنَّ غير المعرب من الكلام قريبٌ من معربه كثرة؛ كالأفعال الماضية، وفعل الأمر، وحروف المعاني، وكثير من الأسماء، ولها معانيها الخاصة بها لم تسقط لكونها

---

(١) يُنظر: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م) ٣١٨/١.

(٢) يُنظر: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلَّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، (د.ت) ، ٢٨.

(٣) المرجع السابق، ٣١.

(٤) المرجع السابق، ٨١.

غير معربة، ومع ذلك فلم تنطق العرب الكلام دون إعراب، ولم يرد الكلام والإعراب مفترقين، وأمَّا علة احتياج الكلام إلى الإعراب، فهي أنَّ الكلمات ليس في صورها وأبنيتها ما يدل على المعاني التي تعتريها وتطرأ عليها؛ فجُعلت حركات الإعراب منبئةً عنها؛ فدلَّ رفع زيدٍ في : ضرب محمدٌ عمرًا على أنَّ الفعل له، ونصب عمرو على أنَّ الفعل واقع به، وهكذا في سائر المعاني؛ **ليتسعوا في كلامهم** ويقدِّموا ويؤخروا إن احتاجوا، **وتكون الحركات دالة على المعاني**؛ فلا تلتبس بسبب التقديم والتأخير [١] .

وقد أجمع النحويون-كما ذكر الزجاجي- على دلالة علامات الإعراب على المعاني التي تتوارد على الكلام، إلا قطرب بن المستنير تلميذ سيبويه (ت ٢٠٦هـ)، فقد رأى أنَّ العرب لم تعرب الكلام للدلالة على المعاني، مستدلًا بوجود أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعنى، نحو: إنَّ محمدًا أخوك، ولعلَّ محمدًا أخوك، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني، نحو: ما زيدٌ قائمًا، ما زيدٌ قائمٌ، ورأى أنَّ قول النحويين إن الإعراب للدلالة على المعاني يستلزم أن يكون لكلِّ معنى إعرابًا خاصًّا به، ورأى أنَّ العرب أعربت كلامها؛ لأنَّ الاسم يلزمه السكون في حال الوقف، فلو جعلوا الوصل بالسكون أيضًا؛ للزم الإسكان في الوقف والوصل؛ فجعلوه بالتحريك؛ ليعتدل الكلام، واتسعوا في الحركات لئلا يضيقوا على المتكلِّم، وقد نقض مخالفوه رأيه بأدلة وحجج أوردها الزجاجي في موضعها من حديثه عن الإعراب، منها أنَّ زعمه ذلك ينقضه إلزام الفاعل بالضمة مثلًا، ولو صحّ ما ذهب إليه، لجاز أن تتغير علامته إلى الفتحة مرَّة والكسرة مرة أخرى.[٢] وعدَّه **ابن فارس** (ت ٣٩٥هـ) من العلوم الجليلة التي خُصَّت بها العرب، وهو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، يُعرف به الخبر الذي هو

(١) يُنظر: أبو القاسم عبدالرحمن الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، (د.ت) ، ٦٩ و٧٠.
(٢) يُنظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ٧٠ و٧١.

أصل الكلام، ويميَّز به بين الفاعل والمفعول، والتعجب والاستفهام، والنعت والتأكيد، وغيرها [١] ، وأكَّد ما ذهب إليه من أنَّ وظيفة الإعراب التفريق بين المعاني بضربه المثال الآتي: ما أحسن زيدا؛ فلا يمكن التفريق بين التعجب، والاستفهام والذَّم في تلك الجملة وغيرها من الكلام المشتبه إلا بالإعراب[٢] ، فهو يرى أنَّه لا يمكن التفريق بين هذه الجمل: ما أحسنَ زيدا!، ما أحسنُ زيدٍ؟، ما أحسنَ زيدٌ. إلا بالإعراب، وكما يظهر أنَّه يقصد علامات الإعراب الدَّالة على المعاني النحوية التي ينويها المتكلِّم المنشئ للجملة ولكن لا يفهمها السامع إلا من خلال علامات الإعراب، إلا في حال وجود القرائن الأخرى التي يُمكن أن تكون مغنية في فهم المعنى ودفع اللبس عن علامات الإعراب؛ كالتنغيم في الكلام وعلامات الترقيم في الكتابة.

رأي المحدثين في العلامة الإعرابية:

في العصر الحديث عاب **إبراهيم مصطفى** على النحاة قصرهم النَّحو على أواخر الكلمات، وتضييعهم نتيجة لذلك كثيرًا من نظم الكلام وأسرار تأليفه، فأهملوا كثيرًا من الأساليب اللغوية إلا ما احتاجوا إلى درسه لاتصاله بالإعراب كالنفي والإثبات والتأكيد والتقديم والتأخير، فكثير من أدوات النفي درسها النُّحاة مفرقة على أبواب الإعراب في معرض كون الأداة عاملة أو لها أثر في الإعراب، وإلا فهي لا تدخل في حيِّز اهتمامهم مهما كان أثرها في المعنى وصياغة الكلام [٣]، مستدلًا بالخلاف بين النحاة في أمر الإعراب وعلاماته، وبصعوبة تعلمه، ويرى

---

(١) يُنظر: أبو الحسين أحمد بن زكريا بن فارس الرازي، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، حقَّقه وضبط نصوصه وقدَّم له: عمر فاروق الطَّباع، (بيروت: مكتبة المعارف، ١٤١٤هـ-١٣٩٣م) ، ٧٥.

(٢) يُنظر :المرجع السابق، ٦٦.

(٣) يُنظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النَّحو، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٢م) ، ١٧ و١٨.

أنَّه لو تبع التبديل في علامات الإعراب تبديل في المعنى، لكان ذلك هو الفيصل في اختلاف النحاة، وهو الهادي للمتكلم إلى وجوه الإعراب في كلامه، وقد توصل إلى ربط علامات الإعرابية بمعانٍ محدَّدة، وهي : أنَّ الرفع علم الإسناد، بدليل أنَّ الكلمات المرفوعة يُسند إليها ويُتحدَّث عنها، والجرّ علم الإضافة، سواءً أكانت بحرفٍ أم بغير حرف، أمَّا الفتحة فليست علامة إعراب، لكنها الحركة الخفيفة المستحبّة عند العرب التي يحبون أن يختموا بها كلماتهم، فهي كالسكون في اللغة الدَّارجة، ولا تخرج علامات الإعراب في الاسم عن هذا إلا في بناء أو نوعٍ من الإتباع [١]، فالإعراب للضمة والكسرة، وليستا أثرًا لعامل، وإنما هما من عمل المتكلم للدلالة على معنى يريده، ويندرج في ذلك الحكم ما يُعرب من الكلمات بالعلامات الفرعية؛ حيث مُدَّت كلُّ حركة فنشأ عنها لينها، ويؤصل رأيه برأي قطرب الذي سبق ذكره، ولا يوافقه في قوله بعدم التزام العرب بحركة واحدة اتساعًا؛ لأنَّ ذلك يفضي إلى إبطال الإعراب تمامًا، كما يؤصل رأيه بما ذهب إليه أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) من جعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلِّم من إرادة الإخبار عنه، وكذلك بما أورده الزجاجي من جعل علامات الإعراب منبئة عن المعاني التي تعتور الأسماء ودالة عليها [٢] .

أمَّا **إبراهيم أنيس** فوافق قطرب في أنَّ الحركات الإعرابية ليست للدلالة على المعاني، وتحديدها، وإنَّما هي حركات يُضطرّ إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض، لكن سقوط الحركات من أواخر الكلمات في حالة الوقف، يعدُّ من أكبر الأدلة على أنَّ الأصل في الكلمات ألا تكون محرَّكة الآخر، وأنَّ التحريك في وصل الكلام يعود إلى أسباب صوتية استلزمها الوصل، ويعيب أنيس على نحاة القرن الرابع وما بعده نظرتهم إلى الحركات الإعرابية على أنَّها رموز

---

(١) يُنظر: المرجع السابق ، ١٥.

(٢) يُنظر: المرجع السابق ، ٤٢ و ٧١.

وإشارات تهدي إلى المعنى، ويرى أنَّ الصواب هو أن تهدي المعاني إلى الحركات، وأن تقودهم المعاني إلى الإعراب، وهي الفكرة الأصلية عند مؤسسي أصول النحو وقواعده كما يذكر [١].

وعاب **تمام حسان** على النُّحاة العرب معياريتهم التي جعلت الحركة الإعرابية أهم ما في النحو[٢]، وأنكر وجود العامل صراحةً بعد أن ناقش اختلافات النُّحاة في العامل وعمله، وناقش العديد من تعليلاتهم وتأويلاتهم، ورأى أنَّ اللغة منظّمة من الأجهزة، كل جهاز فيها يتكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرائق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني الوظيفية اللغوية؛ فالفاعل رُفع لأنَّ العُرف الربط بين الفاعلية والرَّفع اعتباطيًا، وكان يمكن أن يكون الفاعل منصوبًا، والمفعول مرفوعًا؛ وعليه فالمقصود من أيّة حركة إعرابية الربط بينها وبين معنى وظيفي خاص، ارتضاه العرف[٣]، وفي موضع آخر أعاد وصف أنظمة اللغة العربية، ومنها النظام النحوي، وفق نظرية التعليق التي تتجاوز دراسة النُّحاة التحليلية، لتكون دراسة تركيبية تدرس اللغة بوصفها نظاما كاملا يُعنى بالجانب الآخر من النحو الذي يشتمل على طائفة من المباني التركيبية والمباني التي تدل عليها، كمعنى الإسناد باعتباره وظيفة ثم باعتباره علاقة، وتفصيل القول في تقسيماته المتعدِّدة التي تتصل بتحديد التركيب المناسب من حيث الأداة والرتبة والصيغة والعلاقة، ووسائل التعليق المعنوية، وكذلك اللفظية التي هي للتعبير شكليًا عن هذه العلاقات، ومنها العلامة الإعرابية[٤]؛ حيث عدَّها في نظريته

---

(١) يُنظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط ٣، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦م) ، ٢٢٥ و٢٣٣.

(٢) يُنظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية،٢٦.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٥٧.

(٤) يُنظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط ٥، (القاهرة: عالم الكتب، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م) ١٦.

"تضافر القرائن" إحدى قرائن التعليق المقالية اللفظية التي تسهم مع غيرها من القرائن في نقل المعنى الدلالي بين المتكلم والسامع، وتضافر عدد من القرائن يغني عن القول بفكرة العامل التي جاء بها النُّحاة لتوضيح قرينة لفظية واحدة، هي قرينة الإعراب أو العلامة الإعرابية، ولتفسير اختلاف علامات الإعراب بحسب المواقع في الجملة، ولكن العلامات بمفردها كانت قاصرة عن تفسير المعاني النحوية؛ لأنَّ هناك إعرابا لا يتم بواسطة الحركات الإعرابية الظاهرة؛ كالإعراب بالحذف، والإعراب المقدَّر للثقل أو اشتغال المحل، إضافة إلى المحل الإعرابي للمبنيات، والمحل الإعرابي للجمل، إضافة إلى أنَّ الحركة الواحدة تدل على أكثر من باب [1]؛ وعليه فإنَّ دلالتها على الباب الواحد تكون موضع لبس، ويتهم النُّحاة بالمبالغة وعدم التمحيص حين بنوا نحوهم على علامة الإعراب، إلى درجة أنَّ التحليل النحوي في عرفهم هو الإعراب الذي هو–حسب ما تعلمه منهم–تفسير أواخر الكلمات بحسب العوامل [2].

ويرى تمام حسان أنَّ فكرة تضافر القرائن توزع اهتمامها بين قرائن التعليق النحوي المعنوية (الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة)، واللفظية (الإعراب، والرتبة، والصيغة، والمطابقة، والربط، والتضام، والأداء، والتنغيم) ، **ومنها الحركة الإعرابية**، فتكون كلها مسؤولة عن أمن اللبس، وعن وضوح المعنى، إضافة إلى أنَّ الاعتماد عليها ينفي عن النحو العربي كلَّ تفسير ظني أو منطقي لظواهر السياق، وكل جدل حول أصالة بعض الكلمات في العمل وفرعية أخرى، وحول قوة العامل أو ضعفه أو تعليله أو تأويله، وغيرها مما خاض النُّحاة فيه، إلى جانب أنَّه سيترتب على القول بهذه النظرية الاكتفاء في تحليل الكلمات

(١) يذكر تعليله باحتجاج قطرب لعدم دلالة الإعراب على المعاني؛ بعدم اختصاص كل حركة بباب أو معنى نحوي خاص.

(٢) يُنظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٣١ و٢٣٢.

المعربة بقول: مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، أو مجزوم، دون إلحاق ذلك بالحركة، أو مرفوع على الفاعلية ، ومنصوب على المفعولية، إضافة إلى أنَّه يترتب على هذه النظرية أنَّ بعض القرائن تغني عن بعض عند أمن اللبس الذي هو غاية في كل لغة، ويمثِّل لجملة من المواضع التي ترخصت فيها اللغة في قرينة الإعراب أو العلامات الإعرابية؛ لأمن اللبس بوجود قرائن أخرى دالة على المعنى، ومنها قرينة الإسناد في: خرق المسمار الثوب؛ إذ لا يمكن إسناد الخرق إلى الثوب؛ فعُلم الفاعل من المفعول، ومنه: قرينة التبعية المعنوية: في: جحر ضبٍّ خربٍ، فقد أغنت عن قرينة المطابقة في الحركة الإعرابية اللفظية، وذلك لسبب موسيقي جمالي هو المناسبة بين المتجاورين في الحركة الإعرابية، ومن هذا القبيل يفسِّر القراءة الشهيرة في الآية الكريمة: **(قَالُواْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ)**[١] بتشديد "إنَّ"، و"هذان" بالألف[٢]، فيرى أنَّها من قبيل المناسبة الصوتية بين اسم إنَّ وخبرها، إلى جانب قرينة الرتبة التي رأى أنَّها أغنت عن ورود اسم إنَّ المنصوب بالياء في الآية الكريمة، وأدت إلى أمن اللبس[٣]، فتمّام حسان لا يُنكر الإعراب ودور علامة الإعراب؛ لأنَّها ضمن المستقرأ من كلام العرب الذي يقوم الوصفي بوصفه، لكنه ينكر أن يكون الإعراب وعلاماته هو الدليل الوحيد الهادي إلى المعنى، ويعدُّها قرينة لفظية من قرائن التعليق تتضافر مع بقية القرائن في الدِّلالة على المعنى.

وينطلق **خليل عمايرة** من تعريف الجملة الذي ارتضاه بأنَّها الحدَّ الأدنى الذي يحمل معنى يحسن السكوت عليه، وهي عنده الجملة التوليدية، وتكون اسمية، وفعلية، وغرضها الإخبار، وتتحول إلى جملة تحويلية بما يطرأ عليها من عناصر

---

(١) طه:٦٣.

(٢) ينظر: الأندلسي، مرجع سابق، ٢٣٨/٦. وأحد التوجيهات النحوية أن ضمير الشأن اسم إنّ محذوف، "إنه هذان لساحران".

(٣) يُنظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ٢٣٣.

التحويل، وهي عنده خمسة عناصر، هي: الترتيب، والزيادة، والحذف، **والحركة الإعرابية**، والتنغيم، وتكون لمعنى جديد تحوَّل عن المعنى الذي كان للتوليدية، ويرى أنَّ الحركات الإعرابية على أواخر الكلم إن لم تكن عنصر تحويل، فهي اقتضاء قياسي؛ بمعنى أنَّ الحركة الإعرابية اقتضاء لقياس لغوي جاء عن العرب الأوائل، وجاء النُّحاة فرصدوا له أبوابًا نحوية، وجعلوا لكلِّ بابٍ حالة إعرابية، لها حركة محدَّدة، وقد تتغير الحركة اقتضاء لعنصر من عناصر التحويل كالزيادة أو الحركة التي تنقل معنى الجملة من الخبرية إلى معنى آخر، كالإغراء والتحذير، أو الاختصاص، أو المعية أو معنى الاستفهام بعد (كم)، ففي المثال محمد مجتهد، إذا دخلت على الجملة(كان) اقتضت أن يتحول الخبر إلى الزمن الماضي ويُنصب، وإذا دخلت (إنَّ) اقتضت أن يكون المبتدأ محولًا إلى حالة التوكيد منصوبًا، وفي الجملة الفعلية لم يحضر محمد، اقتضى عنصر التحويل بالزيادة (لم) انتقال حركة الفعل من الضمة إلى السكون، والتحويل في معنى الجملة إلى الزمن الماضي، وفي جمل مثل: **المروءةَ، الضلالَ، نحن العربَ...**،كل جملة منها محوَّلة من أصل كانت فيه في حالة الرفع، وعنصر التحويل فيها هو الفتحة التي نقلت الجمل من معنى الجملة الخبرية إلى معنى الإغراء في الأولى، والتحذير في الثانية، والاختصاص في الثالثة، وليست الكلمات المنصوبة فيها معمولات لعوامل محذوفة جوازًا أو وجوبًا، وليست الفتحة فيها بأثر عامل، وإنَّما هي حركة اقتضاء إما لكلمة لحرف جاء زيادة على الجملة التوليدية، أو لمعنى جديد تنصرف إليه الجملة بكاملها، كالإغراء والتحذير والاختصاص وغيرها ،وليست أثرًا لعامل ظاهرٍ أو مقدَّر[1] .

(١) يُنظر: خليل أحمد عمايرة، في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي، والنفي اللغوي، وأسلوب الاستفهام، (الأردن–الزرقاء: مكتبة المنار، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م) ، ٩٥–٩٧.

والحديث عن الإعراب والعلامة الإعرابية في النَّحو العربي حديث له شجون، ولكن البحث سيكتفي بالوقوف على العلامة الإعرابية في بعض الجمل التي التزمت بنظام تركيبي معين للدلالة على معانٍ معيَّنة، أو سُكَّت للتعبير عنها، حتى صارت لا تستعمل إلا في الدلالة عليها؛ فجرت مجرى المثل في استعمالها كما هي دون تغيير بتقديم أو تأخير أو حذف أو غيره إلا في بعض الأمور التي أجازها النُّحاة، ومن تلك الأساليب أسلوب التعجُّب، والمدح والذَّم، والإغراء والتحذير، والنِّداء عند بعض الباحثين، وغيرها، وسُميت تلك الجمل بالجمل الإفصاحية[١]؛ لأنَّ في التعبير بها إفصاح عن تأثر ومشاعر وانفعال، وأفردها بعض علماء اللغة المعاصرين بقسم خاص من الجمل العربية [٢] .

مفهوم الإفصاح والجملة الإفصاحية:

للأداء اللغوي غايتان: التعامل والإفصاح، فالتعامل هو استخدام اللغة بقصد التأثير في البيئة المحيطة بالفرد، ويدخل في ذلك الشراء والبيع، والتعليم والبحث العلمي، والمناقشات، والخطابة، والمقالات، والتعليق الإذاعي ونشرات الأخبار، وما إلى ذلك، والإفصاح هو: استعمال اللغة بقصد التعبير عن موقف نفسي ذاتي دون قصد التأثير في البيئة، ومنه التعجُّب، والمدح والذَّم، والإنتاج الأدبي بكل صوره، والشعر الغنائي بصفة خاصة، وقد قسَّمت اللغة انطلاقًا من غايات الأداء معاني الجملة العربية إلى خبر وإنشاء، والخبر قُسّم إلى إثبات ونفي وتوكيد، والإنشاء قُسّم إلى طلب وشرط وإفصاح، ويسود طابع التعامل الجمل الخبرية

---

(١) يُنظر للمزيد في هذا الجانب وتوجهات الباحثين بشأنه: ليلى كادة ، (٢٠٠٥م) ، مدارات مصطلح الإفصاح في الدراسات التراثية المعاصرة، مجلة المخبر؛ أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، العدد ٢: ٣-٧ و ٢٤ وما بعدها. (ذكرت الباحثة أنَّ أول من استعمل المصطلح هو تمام حسان وتبعه الباحثون في ذلك).

(٢) يُنظر: عبد القادر مرعي العلي الخليل، الجملة الإفصاحية في ديوان الشابي: دراسة منهجية تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، (١٩٨٦م)، ٥٣.

ومعظم الإنشائية، وأمَّا طابع الإفصاح فيسود ما كان هدفه التعبير الذاتي، نحو: التعبير عن الرِّضا والسخط والإعجاب والانفعال والتأثر [١].

وقد أولى عدد من الباحثين جانب الإفصاح اهتمامهم، فدرسوا الجانب "الإفصاحي" في اللغة من خلال التراكيب والجمل الانفعالية أو الإفصاحية والتي يُقصَد بها أساليب الإنشاء غير الطلبي تقريبًا، ومنهم تمَّام حسَّان الذي أطلق على عدد من التراكيب الإفصاحية مصطلح الخوالف، وعرَّفها بأنَّها" كلمات تستعمل في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه"، وشبهها بما يسمَّى في اللغة الإنجليزية Exclamation [٢]، وقسَّمها إلى أربعة أنواع، وهي: خالفة الإخالة (اسم الفعل)، وخالفة الصوت (اسم الصوت)، وخالفة التعجب (صيغة التعجب)، وخالفة المدح أو الذَّم (فعل المدح وفعل الذَّم وحبَّذا ولا حبَّذا)، وذكر أنَّ ما يجمع هذه الخوالف في المعنى أنَّها أساليب إنشائية تتميّز بطبيعة الإفصاح الذاتي عمَّا في النَّفس، ويرى أنَّها تشبه ما يسميه الغربيون(language affective)[٣]، فالأساليب السابقة تخلَّفت عن الأفعال وجمدت على حالٍ واحدة، وصار بعضُها يُستعمل استعمال الأدوات للتعبير عن معنى عام كالمدح (نِعْمَ وحبَّذا)، والذَّم (بِئْسَ ولا حبَّذا)، ونحو: خوالف الأصوات في: (كخ) للطفل، و(بس) للقطة، ومثل: أسماء الأفعال التي تدخل ضمن الخوالف؛ لأنَّها ألفاظ لا تكتمل فيها صفات الاسم ولا صفات الفعل، فسمَّاها النحاة اسم الفعل ومنحوها

(١) يُنظر: تمام حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ، ٣٦٣ وما بعدها.

(٢) يُنظر: سالي فيماير وفريق من المختصين، قاموس أكسفورد الحديث، ترجمة: نجاح الشمعة ومحمد محمود، مراجعة: بنلوبي جونستون، تصحيح: نهلة خليفة، (الصين: جامعة أكسفورد، ١٩٩٠م) ، ٢٣٩؛ حيثُ ورد معنى Exclamation: هتاف، صرخة، صيحة (تدل على الدهشة) ، تعجُّب.

(٣) affective language اللغة العاطفية، المؤثرة، وفسَّرها معجم مصطلحات علم اللغة الحديث: affective بالوجداني.

الزمن، ومنها: هيهات وشتَّان (اسم فعل ماضٍ)، وأف، وآه، وأواه، ووي (اسم فعل مضارع)، وصه، ومه (اسم فعل أمر) [١]، ويضيف تمام حسان إلى تلك الأساليب الإفصاحية استحسانًا الندبة والاستغاثة والتحذير والإغراء في كتابه" اللغة العربية مبناها ومعناها"[٢]، ويستبعد الاستغاثة والتحذير والإغراء في كتابه "الخلاصة النحوية"[٣]، وفي المجمل اختلف الباحثون في الأساليب التي تنضوي تحت مفهوم الإفصاح؛ فمنهم من وسَّع دائرتها، لتشمل النِّداء، والاختصاص، والتعجُّب، والتَّحذير والإغراء، والمدح والذَّم، والنُّدبة، والاستغاثة، والقسم، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات [٤]، ومنهم من ضيَّقها؛ لأنّ الأساليب الإفصاحية تعبِّر عن مواقف انفعالية بطريقة خاصة تعارفت عليها الجماعة الناطقة باللغة الواحدة، وتنقسم إلى قسمين من حيث طريقة التعبير عن الموقف الانفعالي، أولهما: الأساليب الإفصاحية التي تعبِّر عن المعنى بكلمة واحدة، كاسم الصوت، نحو: كخ، واسم الفعل، نحو: أف، صه، هيهات، وثانيهما: الأساليب التي تعبِّر عن المعنى بمركَّب ثابت لا يتغير ولا يخضع غالبًا للتحليل النحوي المنطقي: (أسلوب التعجُّب، والمدح والذَّم، والنِّداء، والاستغاثة، والنُّدبة) [٥]، ومنهم من قصرها على التعجُّب، والمدح والذَّم، والنُّدبة، والإخالة[٦]، ويرى آخرون أنَّ أساليب الجملة

(١) يُنظر: سناء البياتي، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م) ، ٤٣٣.

(٢) يُنظر: حسَّان، اللغة العربية مبناها ومعناها، ١١٧.

(٣) يُنظر: تمام حسان، الخلاصة النحوية، (القاهرة: عالم الكتب، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م) ، ١٣٧.

(٤) يُنظر: الخليل، مرجع سابق، ٥٢.

(٥) يُنظر: البياتي، مرجع سابق ، ٤٣٣ وما بعدها.

(٦) يُنظر: ليلى كادة، بناء التركيب الإفصاحي في القرآن، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، (٢٠٠٤-٢٠٠٥م) ، ٤٨.

الإفصاحية تغلب عليها الصبغة الانفعالية التأثرية، وترتبط بأدوات خاصة، مثل: النداء والتعجب والمدح والذَّم، ولا ترتبط بمعنى زمني خاص، ولا تتصرَّف تصرُّف الأفعال، وليس هناك ما يدلُّ على أنها فعل ولا على ارتباطها بزمن معيَّن، وهي ترتبط بمعناها ارتباطًا كاملا، ولا يؤدي معناها أي تعبير آخر يُستخدم مكانها، وتتكوَّن من كلمة أحيانًا، ومن أكثر من كلمة أحيانًا أخرى، ولا تنطبق عليها شروط التركيب الإسنادي، فهي صيغ مسكوكة تجري مجرى الأمثال ولا يجوز تبديلها أو تأويلها [1].

وعلى كلٍّ؛ فالتراكيب الإفصاحية تراكيب ثابتة لا تتغيَّر غالبًا ولا تندرج تحت النظام المنطقي للجمل العربيَّة، وعلى الرّغم من محاولات النحاة قديمًا وحديثًا تفسيرها وتأويلها حتى تنسجم مع ذلك المنطق، فإنَّ المُجمع عليه أنَّها ثابتة جارية مجرى المثل؛ إذ لا يمكن التصرُّف فيها، كما يجب استعمالها كما هي دون تقديم أو تأخير أو حذف أو زيادة أو **تغيير للعلامة الإعرابية**، إلا في بعض الحالات التي خرجت عن تلك الصورة بالتقديم أو التأخير أو الحذف أو الزيادة ، ودخلت في اختلافات النحاة وتأويلاتهم؛ ولكلٍّ حججُه، وكتب النحو مليئة بتلك الآراء والاختلافات والتأويلات كما هو معلوم، وسيكتفي هذا البحث بما يخصُّ العلامة الإعرابية في بعض هذه التراكيب .

أسلوب النداء:

حمل النُّحاة النداء على النَّصب، فهو منصوب أو في محلِّ نصب، وقدَّروا العامل فعلًا محذوفًا لكثرة الاستعمال، وهذا سيبويه يقول: "وممَّا ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره، قولك: يا عبد الله، والنداء كله...حذفوا الفعل؛ لكثرة استعمالهم...، وصار "يا" بدلًا من اللفظ بالفعل، كأنَّه قال: يا، أريدُ

(١) يُنظر: الخليل، مرجع سابق، ١٠٣.

عبد الله..." [1]، فحملوه على النَّصب على المفعول به؛ لأنَّهم وجدوا المنادى المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة- منصوبًا؛ فأقاموا قاعدة المنادى استنادًا إلى علامة النصب التي ظهرت لهم، والتي هي مرتبطة بالمفعولية عندهم، وعدوا الأنماط التي جاءت مبنية على ما ترفع به في محلٍّ نصب، وهي المنادى المفرد المعرفة أو النكرة المقصودة؛ لئلا يخرقوا قاعدة المنادى الذي عدوه مفعولًا به، فعلاوة على ما ذكره سيبويه، ذكر المبرد صراحة أنَّه انتصب على أنَّه مفعول تعدَّى إليه الفعل، وانطلقوا في ذلك من نظرية العامل التي تقرِّر أن لا معمول بدون عامل، وحركة المعمول هي أثر ذلك العامل، فالمنادى المنصوب لا بد له من ناصب، وهذا النَّاصب ليس موجودًا في الجملة؛ فحملوه على باب المفعول؛ لتسويغ علامة النَّصب، ثم طرد القاعدة في النماذج المبنية بالقول بأنَّها في محل نصب؛ طردًا للباب، وتعدَّدت آراؤهم في حركة البناء، كما تعدَّدت دلائلهم على أنَّها في موضع نصب، ومنها جواز نصب وصفه حملًا على الموضع، وجواز رفعه حملًا على اللفظ، وانطلقوا أيضًا من نظرية الإسناد، فالجملة لا بد أن تحتوي على مسند ومسند إليه، فإن لم يكونا موجودين، فلا بد من تقديرهما، وهذا ما حصل في جملة النداء؛ حيث قدروا المسند لمَّا لم يظهر في الجملة، واستندوا إلى معنى جملة النِّداء؛ فقدروه ب (أدعو أو أنادي)، ولم يجعلوا الياء هي العامل؛ وقالوا إنَّه محذوف وجوبًا؛ لكثرة الاستعمال، ولم يسلم الأمر من عدد من التقديرات الأخرى التي يتجاوزها البحث في هذا الموضع ، فالنُّحاة لجأوا إلى ذلك التقدير والتأويل لتسويغ علامة النصب التي رأوها على آخر المنادى المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة مع عدم وجود عامل في الجملة تُنسب إليه عمل النَّصب الذي ظهرت علامته، إضافة إلى نظرية الإسناد التي جعلتهم يضمون جملة النِّداء إلى الجمل الفعلية، هذه النظرة إلى جملة

(١) سيبويه، الكتاب، ١/ ٣٤٩ و ٣٥٠.

المنادى انبثقت من معيارية الأحكام النَّحوية التي تقضي بأنَّ لا جملة بدون عامل، ولا عامل بدون معمول، ولا عمل بدون عامل، والجملة العربية إسنادية، وإلا فتؤول الجملة التي تخلو من عنصري الإسناد؛ لتكون إسنادية [١] .

وذهب إبراهيم مصطفى إلى أنَّ المنادى ليس مسندًا إليه وليس مضافًا، وعلى ذلك، فالمنادى منصوب في كلِّ أحواله إلا في حالة كونه علمًا مفردًا أو نكرة مقصودة؛ لئلا يشتبه–وهو غير منون–بالمضاف إلى ياء المتكلم؛ لأنها تقلب في باب النداء ألفًا (ياغلامِي، ياغلامَا)، وقد تحذف فتبقى الحركة القصيرة مشيرة إليها (ياغلامِ، ياغلامَ) [٢].

وإلى مثل ذلك ذهب بعض المحدثين؛ فرأوا أنَّ المنادى مركب لفظي، وأنَّ حركة النَّصب على آخره ليست أثرًا لعامل، وإنَّما هي لوصل الكلام، إضافة إلى أنَّ النَّصب هو المستحق له في جملة النداء؛ لأنَّه ليس مسندًا إليه فيُرفع، وليس مضافًا فيُجرّ، وحروف النداء للتنبيه أصالة لا نيابة [٣].

ولا يوافق مهدي المخزومي النُّحاة في أنَّ الفتحة أثرٌ للعامل، لاسيما وهو يوافق إبراهيم مصطفى في آرائه في علامات الإعراب، ومنها أنَّ الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة لدى العربي، ويرى أنَّ الفتحة ليست علمًا لشيء خاص، ولكنها علم خروج الكلمة عن نطاق الإسناد أو الإضافة، ويرى أنَّ منهجهم هو الذي دفعهم إلى عزو كلِّ علامة إلى العامل، ومنه عزو فتحة المنادى إلى عاملٍ تكلفوا تقديره، وكذلك نسبوا فتحة الاسم المنصوب على الاختصاص إلى فعل محذوف وجوبًا، وكذلك كانت الفتحة في المفعول معه والظرف المنصوب الواقع

(١) يُنظر: تيسير هارون علي النوافلة، التراكيب المحمولة على أبواب النَّحو العربي بين التقعيد والاستعمال اللغوي، رسالة دكتوراه، الأردن، جامعة مؤتة، ١١٢–١١٩.

(٢) يُنظر: إبراهيم مصطفى، مرجع سابق، ٤٨.

(٣) يُنظر: المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط ٢ (بيروت: دار الرائد العربي، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م)، ٣٠ و٢١٨.

خبرًا وفي المستثنى بإلا وفي المفاعيل كلها منسوبة عندهم إلى عوامل، ويرى أنَّ هذا المنهج الفلسفي الذي سيطر على أذهانهم هو الذي وجههم هذا الاتجاه الذي ينسب كل حركة إلى العامل، ويرى أنَّ هذا لا ينطبق على ما خلفه الخليل والفراء ومن في طبقتهما، من دراسات لغوية خالية من الفلسفة، ومنه ما تركاه من تفسيرات لكثير من المنصوبات دون عزوها إلى العمل والعامل الذي ألزمهم بنسبة كلِّ حركة إعرابية إلى عامل(١) ، ولا يرى البحث أنَّ ذلك كان موقف سيبويه على إطلاقه، ففي كثير من الأساليب كان يلجأ إلى التأويل والتقدير، ويمكن التمثيل بباب "هذا ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناءً عنه"(٢)، ففي هذا الباب يفسِّر سيبويه أسلوب التحذير والإغراء تفسيرًا إسناديًا، معيدًا الحركة الإعرابية إلى فعلٍ واجب الإضمار أحيانًا وجائزه أحيانًا، وينبِّه إلى أنَّ الواجب منه لم يُتكلم به، ولا يجوز التَّكلم به، وإنما يذكره للتمثيل لما لا يُظهر إضماره، وسيجد النَّاظر أبوابًا متعدِّدة في كتاب سيبويه قائمة على بيان ما يضمر فيه الفعل (٣)، ولم تؤخذ باعتبارها أساليب لغوية توصف كما وردت في الاستعمال وإنَّما حللها سيبويه وفسَّرها وفق ما استقر في عقول النحاة آنذاك عن فكرة العامل والمعمول والحركة الإعرابية له، وما ذلك إلا لأنَّ الحركة الإعرابية لا بد أن تكون بأثر عامل لفظي أو معنوي، مذكور أو مقدَّر، فكلُّ أسلوب تعلَّل حركته بإرجاعها إلى العامل الذي أحدثها، نحو: إياك ، نفسكَ يا فلان، إياك والأسدَ، رأسَه والحائط، شأنَك والحجَّ، نفسَك، رأسَك، الحذرَ الحذرَ، فقد ذكر صراحة أنَّه سيمثل الفعل المضمر

(١) يُنظر: المرجع السابق، ٨١ و٨٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١/ ٣٣٠و٣٣١.

(٣) ينظر على سبيل المثال: ص ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٤٩، ٣٦٨، ٣٧١، ٣٨٢، ٣٩٨، ٤١٤، ٤٢١؛ ففي هذه الأبواب يرد الإضمار والتأويل والتقدير كنموذج لانطلاق التقعيد للدرس النَّحوي من فكرة العامل التي جعلت النحوي لا يكتفي بوصف الأسلوب وما غلب على أفراد عينته، بل لابد من معيار معين يحتكم إليه كل من يتعاطى النحو.

مظْهرًا، ليعلم المتعلِّم أو السامع أو القارئ "ما أرادوا"، فقدَّره إياك اتقِ، اتقِ نفسك، إياك فاتقيَنَّ والأسد، خلِّ أو دع رأسه مع الحائط، عليك شأنك مع الحج، احفظ نفسك،... .

ويرى المخزومي أنَّ أدوات النداء ليس لها وظيفة إلا تنبيه المخاطب أو المنادى من خلال رفع الصوت ومده الذي تقتضيه، ويختلف مع النحاة فيما قرروه من نيابة هذه الأدوات عن فعل النداء المحذوف الذي نصب المنادى بعد هذه الأدوات، ويتهم النحاة بقصور حسهم عن إدراك دلالات الأساليب اللغوية وانجرافهم وراء فكرة العامل التي جعلتهم لا يلاحظون أنَّ الأسلوب بذلك التقدير علاوة على تحول المعنى وإحالته إلى ضرب من الحشو والفضول غير المقبولين في الكلام العادي فضلًا عن اللغة الأدبية، وفقده الغاية منه والمعنى الأصلي الذي أنشئ له وهو معنى التنبيه والنداء– قد تحول أيضًا بذلك التقدير والتأويل إلى أسلوب خبري بعد أن كان إنشائيًا، مناقشًا عددًا من النُّحاة في ذلك، ليصل إلى أنَّ أسلوب النداء مركب لفظي مبني على أداة النداء والمنادى، ولا إسناد فيه، وليس من الجمل الفعلية كما عدَّه النُّحاة؛ كما أنَّه ليس جملة غير إسنادية، والحركات التي تظهر على آخر المنادى ليست أثرًا لعامل؛ بل هي حركات لا بد منها لوصل الكلام، أو تخفيفه، بدليل أنَّ آخر المنادى يُحرَّك أحيانًا بالضمة وأحيانًا بالفتحة، ويوافق الخليل فيما ذهب إليه من تفسير حركات المنادى الإعرابية؛ لاحتكامه إلى الاستعمال في تفسيرها وليس إلى العامل[1] ، وذلك في قولهم إنهم إنَّما نصبوا المنادى المضاف، نحو: يا عبد الرحمن، ويا أخانا، والنكرة حين قالوا يا رجلًا، ويا صالحًا حين طال الكلام، كما نصبوا هو قبلك وهو بعدك، ورفعوا المفرد، كما رفعوا قبلُ وبعدُ، وموضعهما واحد، [2] وقد وافق قول الخليل بثقل

(١) يُنظر: مهدي المخزومي، في النَّحو العربي نقد وتوجيه، ٣٠٢– ٣٠٦.

(٢) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ١/ ٣٣٣.

الكلام إذا طال، ورأى أنَّه هو الذي دعاهم إلى الاستعانة على طول الكلام وثقله بالحركة الخفيفة الفتحة التي يلجأ إليها العرب إذا راموا التخفيف، وبصفة عامة أيَّد المخزومي المحاولات التي اكتفت في مجملها بوصف الأسلوب والحركة الإعرابية دون إرجاعه إلى فكرة الإسناد والعامل وما يستلزمه من تأويل وتقدير، ولو كان في تلك المحاولات تمحل وتبرير يعتمد على الرأي أكثر من اعتماده على حقائق علمية [١]، وانتهى إلى أنَّ النِّداء ليس جملة فعلية ولا جملة غير إسنادية، وإنَّما هو مركب لفظي كأسماء الأصوات، يستعمل لإبلاغ المنادى حاجة، أو لدعوته إلى إغاثة أو نصرة أو مثل ذلك [٢].

أمَّا تمام حسان فاكتفى بوصف المنادى، وإعرابه أسوة بالنُّحاة على أنَّ المبني منه في محلِّ نصب، وأنَّ المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة منصوب، دون تأويل أو تقدير[٣]، والبحث يؤيد الاكتفاء بذكر الحالة في الإعراب، ولكن يُفترض في التفسير أن يفهم المتعلِّم البنية العميقة التي تولد عنها أسلوب النِّداء، وهي أنَّ أصل الكلام أنادي أو أدعو، ثم في البنية السطحية عن طريق الاستبدال، نابت الأداة مناب الفعل، ولكن لا يُذكر ذلك في العملية الإعرابية.

والخلاصة أنَّ النَّظرة المعيارية أدت إلى كلِّ تلك التخريجات والتأويلات والاختلافات في أسلوب النِّداء، كما يترتب عليها سلب جملة النِّداء طبيعتها الإنشائية، وانتقالها إلى الخبر؛ لأنَّ معناها تحول من مدِّ الصوت بطلب الإقبال من زيد، إلى " أدعو زيدًا" في كلام خبري يحتمل الصدق والكذب والشك واليقين؛ وهو ما لا يعتقد أن يكون قد قصده العربي حين اقتصر في النِّداء على أداة النِّداء [٤]، ولكنها تلك الأحكام التي أخضع النُّحاة نصوص العربية وجملها لها، لتنضوي

(١) يُنظر : المخزومي، المرجع السابق، ٣٠٨.

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٣١١.

(٣) يُنظر: حسان، الخلاصة النَّحوية، ١٤٥.

(٤) يُنظر: النوافلة، مرجع سابق، ١٢٢.

تحت فلسفة الإسناد، وتعاملوا مع علامات الإعراب التي ظهرت على كلمات في جمل ليس فيها عوامل نصوا عليها؛ بالتأويل والتقدير، بحيث تنسجم مع قواعدهم وأحكامهم التي التزموا بها وألزموا كل نصوص اللغة العربية بها.

أسلوب التعجب:

خضع هذا الأسلوب بصيغتيه القياسيتين (ما أفعلَه)، (أفْعِلْ به)، لكثير من الجدل بين النحويين، في محاولة منهم لإدراجهما ضمن الجمل الاسمية أو الفعلية، وتحقيق عنصر الإسناد فيهما، ولتفسير العلامة الإعرابية وإرجاعها إلى المعمول الذي كانت من أثره؛ وفق نظرية العامل التي تقتضي أن لا معمول بدون عامل ولا حركة إعرابية إلا وهي من أثر العامل، وجاء اختلاف النُّحاة الذي امتلأت به كتب النَّحو، نتيجة ما لاحظوه من لزوم أجزائه حركات إعراب ثابتة، وسيطرة نظريَّة العامل التي تفرض إرجاع تلك الحركات أو العلامات إلى عامل تكون أثرًا له، إضافة إلى فلسفة الإسناد التي قامت عليها الجملة العربية، وهذا سيبويه يذكر التعجُّب في باب "ما يعملُ عملَ الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه" فيقول: إنَّ جملة: "ما أحسنَ عبدَالله": بمنزلة: شيءٌ[1] أحسنَ عبدَالله، ودخله معنى التعجُّب، وعقَّب بأنَّه تمثيلٌ ولم يُتكلَّم به، وقد كان يمكن أن

(١) اعترض الكوفيون على تقدير" شيءٌ أحسن زيدًا"؛ بأنَّه لا يجوز في مثل: "ما أعظم الله!"، والله–سبحانه–عظيم لا بجعل جاعل، وردَّ عليهم الأنباري بأنَّ المعنى المقصود بشيءٍ أعظم الله أي وصفه بالعظمة، كما يقول الشخص إذا سمع الأذان: كبرتَ كبيرًا وعظَّمت عظيمًا؛ أي: وصفته بالعظمة؛ لا صيَّرته عظيمًا...، وأورد الأنباري قولًا بأنَّ المعنى الإخبار أنَّ الله عظيمٌ؛ لا على معنى شيءٍ أعظمه؛ لأنَّ الألفاظ الجارية على الله–سبحانه وتعالى–يجب أن تحمل على ما يليق بصفاته، ولا يؤول بشيءٍ جعله عظيمًا لاستحالته على الله جلَّ في علاه، وجواز تقديره في غيره من خلقه–سبحانه–: ينظر الخلاف في صيغة التعجب في المسألة (١٥) عند: كمال الدِّين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري(ت٥٧٧)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف: محمد محيي الدين عبد الحميد، (دار الجيل، ١٩٨٢م) ، ١/ ١٤٦ و١٤٧.

يقول: إنَّ أداة التعجب دخلت على الجملة فحولت معناها إلى التَّعجب، ولاسيَّما وأنَّ المعنى ووجود التركيب على هذه الصيغة واضح لديه، ولكنه لم يفعل، وقد وصف الجملة التعجبيَّة عند العرب، فقال إنَّ الفعل فيها (أَفْعَلَ+أَفْعِل) يعمل عمل الفعل في رفعه الفاعل ونصبه المفعول به، لكنه لا يجري مجراه في التَّصرُّف وسائر أحواله، ولا يتمكَّن تمكنه، فلا يمكن قول: ما يُحْسِنُ، ولا أيٍّ شيءٍ ممَّا يكون في الأفعال، ولا يتقدم المفعول به، ولا تؤخَّر ما، ولا يُزال شيءٌ عن مكانه، وبناؤه من الثلاثي: فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ، وأفعلَ (مساعد)؛ لأنَّ العرب لم يريدوا أن يتصرَّف، واختاروا له أن يجمد على مثالٍ واحد لا يجري إلا عليه، وكذلك جعلوا "ما" وحدها اسمًا، ويجوز الفصل بين "ما" و "أَفْعَلَ" ب "كانَ"؛ للدلالة على زمن الماضي [1].

فكما هو واضح أنَّه فسَّر تركيب التعجب بجملة فعلية خبرية؛ وذلك التفسير يتعارض مع معنى التَّعجُّب الذي سُكَّت من أجله الجملة أو سُكَّت عليه؛ فجمدت وصارت كالمثل، وهو التعبير عن انفعال ودهشة، وعلى الرّغم من قوله إنَّ ذلك التأويل أو التقدير للبنية العميقة للتركيب التعجبي تمثيل لم يتكلم به، فإن هذا التقدير ضرورة لا مفر منها؛ لتتفق هذه الصيغة بترتيبها وما ظهر على آخر الفعل والمفعول به في (ما أفعله)، وآخر الفعل ومحل الفاعل في (أفعل به)، مع فلسفة العامل، والتي تقضي بأنَّ لكلِّ معمول عامل يظهر أثره على المعمول متمثِّلًا في العلامات الإعرابية ظاهرة أو مقدَّرة، وفلسفة الإسناد التي لا تنجو جملة فيها من أن تكون اسمية أو خبرية فيهما مسند ومسند إليه، ففكرة اختلاف تركيب هذه الجملة واضحة عند سيبويه، ولكن معنى التعجُّب غاب عنه في تقديره كما غاب عن كثير من النُّحاة الذين ألجأتهم فكرة العامل والإسناد إلى افتراض صور منطوقة يتحقق فيها شرط الإسناد وتبرَّر العلامة الإعرابية فيها نسبة إلى العامل

(١) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ١/١٢٢.

الذي أوجدها، فقد وجدوا أنَّ علامة المتعجَّب منه الفتحة، وهي علامة المفعولية؛ فكان بالضرورة تقدير النَّاصب؛ فكان: أفعلَ، وقدروا فاعلًا للفعل، فكان الضمير المستتر في الفعل، العائد إلى (ما) التي عدّوها اسمًا نكرة بمعنى شيء ليسوغ عود الضمير (الفاعل) إليها[1]، وهذا ليس التقدير الوحيد؛ بل تعدَّدت آراء النُّحاة في (ما) التعجبية، وفي فعلية واسمية فعل التعجب، وفي إعراب المتعجَّب منه، ولكن البحث يقتصر هنا على التخريج السابق؛ لأنَّ الهدف ليس استعراض تلك الآراء والاختلافات، وإنَّما هو الوقوف على فكرة العلامة الإعرابية الملتزمة في هذا التركيب، والعامل الذي أوجدها كما رأى النُّحاة؛ لبيان تحكم النَّظرة المعيارية في كلِّ جمل العربية، حتى لو أدَّت إلى الخروج عن معنى الجملة كما هو الحال هنا، وقد ظلَّ تركيب التَّعجُّب يعرب بالطريقة نفسها إلى اليوم، وهو ما حرص النُّحاة عليه بداية؛ لطرد القواعد النحوية وهي سياستهم المعهودة في بناء القاعدة والالتزام بها، ثمَّ جعلها المعيار الذي يحتكم إليه كلُّ متكلِّمٍ بالعربية، ولكن

وهذا تمام حسان يرى أَنَّ صيغة التعجب ليست فعلًا وليس هناك ما يدلُّ على أنها فعل؛ بل يرى أنَّ هناك ما يدعو إلى الظن بأنها اسم تفضيل تنوسي فيه هذا المعنى، وأُدخل في تركيب جديد لإفادة معنى آخر، له علاقة بالمعنى الأول، والمنصوب بعده ما هو إلا المفضَّل الذي يوجد بعد اسم التفضيل، ولكن في تركيب جديد ومعنى جديد، وليست العلاقة بين الصيغة وبينه علاقة التعدية، ويستدل على ما ذهب إليه من أنَّ صيغة التعجب هي صيغة التفضيل؛ بورود تصغيرها كما يُصغَّر المفضل، ولأنّ شروط صياغتهما واحدة، ومن هنا يرى إطلاق مصطلح الخالفة عليها؛ لأنَّها في تركيبها الجديد أصبحت جامدة مسكوكة لا تقبل التصريف والإسناد، ولا تنطبق عليها شروط الأفعال ولا الأسماء، إفصاحية للتعبير عن التعجُّب والدَّهشة والتأثُّر، فيتم التعامل مع التركيب على أنَّه

(١) يُنظر: النوافلة، مرجع سابق، ١٢٨ و١٢٩.

ثابت الصورة والمعنى مسكوك للإفصاح، تماما كالأمثال التي لا تتغيّر، ووفقا لذلك يتمّ تحليل: (ما أفعلَ زيدًا) كالآتي: ما: أداة تعجُّب، أفعلَ: خالفة منقولة عن التفضيل، زيدًا: المفضل وقد أصبح متعجبًا منه، ويتمّ تحليل: (أفعِل بزيدٍ) كالآتي: أفْعِل: صورة أخرى من أفعل التفضيل، الباء: متضمنة معنى اللام، زيدٍ: المفضل وقد أصبح متعجبًا منه، وفُسَّر المعنى بأنَّه: ما أشدَّ عجبي له[١]، وقد أخرج جملة التعجب من الجمل الإنشائية تمامًا، وأدخلها في الجمل الإفصاحية[٢]، وتابعه محمد حماسة في إعراب صيغتي التعجب، فأعرب ما أجملَ السماءَ: ما: أداة تعجب، أجمل: خالفة تعجب، السماء: متعجب منه منصوب، وأعرب: أجملْ بالسماءِ: أجمل: خالفة تعجب، الباء حرف جر، السماء متعجب منه مجرور [٣].

ويرى البحث أنَّه لا علاقة بين إعراب صيغتي التعجب وبين المعنى النحوي والمعنى الدِّلالي، ولا يُوصِل الإعراب إلى المعنى، ولا يُوصِل المعنى إلى الإعراب، وإنَّما هو من قبيل اطراد القواعد النَّحوية، وسيطرة فكرة العامل، وإنَّ نظرة واحدة إلى اختلافات النُّحاة في الأصل المقدَّر الذي سوَّغ لهم هذا الإعراب في صيغتي التَّعجب لينبئ عن مقدار التَّعسُّف الذي اضطرتهم فلسفة العامل إليه، وألجأتهم فكرة الإسناد إلى ادعائه، ومازال الخطأ في إعراب هاتين الصيغتين شاهدًا على ذلك حتى بين المتخصصين؛ لأنَّه منقطع الصلة مع المعنى النحوي والدلالي تمامًا؛ ولذلك يرى البحث أن يُكتفى بوصف الأسلوب واستعماله بلفظه استعمال الأمثال دون إعراب وتأويل، وإنَّما يُقال: أسلوب تعجب، أو كما ذكر تمام حسان: أداة، خالفة تعجب، ومتعجب منه منصوب، أو أداة وخالفة وحرف جر ومتعجب منه مجرور في الصيغة الثانية، ومع أنَّ هذا التحليل أقرب إلى الدلالة

(١) يُنظر: حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ١١٤ و١١٥.

(٢) يُنظر: حسَّان، الخلاصة النحوية، ١٥٠.

(٣) يُنظر: حماسة عبد اللطيف، مرجع سابق، ، ١٠٢.

على المعنى، إلا أنَّه لا علاقة للعلامة الإعرابية هنا بالمعنى، وإنَّما تُذكر لأنَّه تمَّ التواضع عليها في هذا الأسلوب.

تركيبا المدح والذَّم:

يكون المدحُ باستعمال (نعم)، والذَّمُ باستعمال (بئس)، ونعم وبئس فعلان غير متصرفين، ولا يأتي منهما إلا الماضي، ولا بد لهما من مرفوع وهو الفاعل، ولمرفوعهما ثلاث حالات مشهورة، هي [1]:

أن يكون محلَّى بالألف واللام، ومنه قوله تعالى: ﴿**نِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ**﴾ [2]، أن يكون مضافًا إلى ما فيه أل، ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ** ﴾[3]، أن يكون مضمرًا مستترًا مفسَّرًا بنكرة بعده منصوبة على التمييز، ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا** ﴾[4]، وقد اختلف النحاة في فعليتهما واسميتهما؛ فذهب البصريون والكسائي من الكوفيين إلى أنَّهما فعلان، واستدلوا بالإضمار فيهما، مع إمكان بروز الضمير، إضافة إلى أنَّ تاء التأنيث قد تلحق بهما، كما أنَّ آخر كلٍّ منهما مبنيٌ على الفتح دون عارض كالفعل الماضي، وذهب الكوفيون إلى أنَّهما اسمان، واستدلوا بعدم تصرفهما، وبدخول حروف الجر عليها، وورود ندائهما، فأمَّا التصرف فقد علِّل بأنّهما تضمنا ما ليس لهما في الأصل؛ لأنَّهما نقلا من الخبر إلى المدح والذَّم، وإفادة المعاني في الأصل للحروف، فخرجت بإفادتها فائدة

---

(١) يُنظر: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصَّل، د ط، (بيروت: عالم الكتب، د ت) ٧/ ١٣٠، و بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط، ٢، (القاهرة: دار التراث، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م) ، ٢/ ١٦١.

(٢) الأنفال: ٤٠.

(٣) النحل: ٣٠.

(٤) الكهف: ٥٠.

الحروف من بابها ومنعت من التَّصرف، كما منعت: ليس وعسى، وأمَّا دخول حرف الجر عليها، فعلِّل بأنَّه على معنى الحكاية، وذلك في مثل قول حسَّان بن ثابت:

ألستُ بنِعْمَ الجار يُؤلَفُ بَيْتهُ أخا قلَّةٍ أو مُعْدِمَ المالِ مُصْرِما (١)

والتقدير: بجارٍ مقولٍ فيه نعم الجار، وكذلك عُلِّل دخول حرف النداء في نحو: (يا نعم المولى ونعم النصير)، على تقدير حذف المنادى، أي: يا من هو نعم المولى ونعم النصير (٢).

وأمَّا المخصوص بالمدح أو الذم فيأتي بعد "نعم وبئس" وفاعلهما، نحو: (نعم الرجلُ محمد، بئس الرجلُ زيد)، وهو اسم مرفوع، وفي هناك وجهان مشهوران في إعرابه : الأول: أن يعرب مبتدأ، والجملة قبله خبر عنه، والثاني: أن يُعرب خبرًا لمبتدأ محذوفٍ وجوبًا، فيكون التقدير في: نعم الرجل أبو بكر: نعم الرجل هو أبو بكر؛ أي: نعم الرجل الممدوح أبو بكر، وفي: بئس الرجلُ زيد: بئس الرجل هو زيد؛ بئس الرجل المذموم زيد (٣).

وذكر ابن يعيش أنَّ المبتدأ تأخّر وحقُّه أن يكون مقدّمًا؛ لأنَّه عندما تضمَّن معنى المدح العام أو الذم جرى مجرى حروف الاستفهام في دخولها لمعنى زائد، وأشبهها في تقدمها، إضافة إلى **أنَّه كلام يجري مجرى المثل، والأمثال لا تُغيَّر،**

---

(١) عبد الرحمن البرقوقي، شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، (مصر: المطبعة الرحمانية، ١٣٤٧هـ- ١٩٢٩م)، ٣٦٩ ، وحسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت، شرح وتقديم: عبدأ علي مهنّا، ط ٢،(بيروت- لبنان: دار الكتب العلميَّة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م)، ٢١٨ ولكنَّ الشطر الثاني ورد في الديوان والشَّرح كالآتي: لذِي الْعُرفِ ذا مالٍ كثيرٍ وَمُعْدِما.

(٢) يُنظر: ابن يعيش، مرجع سابق، ٧/ ١٢٧و ١٢٨، وابن عقيل، مرجع سابق،٢/ ١٦٠ وما بعدها،

(٣) يُنظر:ابن عقيل، المرجع السابق، ٢/ ١٦٧.

وتحُمل على ألفاظها وإن قاربت اللحن[1]، والعبارة الأخيرة تومئ إلى تعليل وصفي لا يتناسب مع ما حشده النُّحاة في تحليل هذا الأسلوب من منطلق النظرية التي بُنيَ النحو العربي عليها، نظرية العامل، ولا مع الاختلافات والتعليلات والتأويلات التي امتلأت بها صفحات كتب النحو، وعلى كلٍّ فتلك السطور كانت مقدِّمة لهذا الأسلوب اكتفى بها البحث عن الخوض في اختلافات النحاة في تفصيلات هذا الأسلوب، وذلك قبل الدُّخول إلى صلب القضية والوقوف على نظرة المعياريين والوصفيين إلى هذين التركيبين، فأمَّا القدماء–كما مرَّ، وغيره مما تركه البحث كثير–، فنظروا إلى هذا الأسلوب من زاوية المنطق الذي نظروا به إلى الجمل الاسمية والجمل الفعلية، ومن هنا جاء اختلافهم يدور حول اسميتها وفعليتها؛ ليضمها كلُّ فريق إلى القسم الذي يراه بناء على ما أورده من دلائل، ومع أنَّ عددًا منهم أدرك القيمة الإفصاحية التي يحملها هذا الأسلوب، إلا أنَّ ذلك لم يؤثر على نظرته المعيارية المنبثقة من فكرتي الإسناد والعامل، وقد ناقشهم تمام حسان وغيره في رأيهم ودلائلهم، فتمام حسان يتهمهم بالغفلة التي جعلت من عدَّها فعلًا منهم يغفل عن عدم قبولها بقية علامات الفعل عدا التاء الساكنة، وكذلك من قالوا باسميتهما متغافلين عن عدم قبولهما بقية علامات الأسماء، إلى جانب معناهما الثابت فيهما، وهو الإفصاح عن التأثر والانفعال الذي يدعو إلى المدح أو الذَّم، وصنفها ضمن الخوالف، ومثل ذلك في "حبذا" و"لا حبَّذا"؛ فلا علاقة لهما بمشتقات مادة (ح ب ب)، وإنَّما هي كلمات لا تتغير صورتها ولا يتغير ما تقرَّر لها من الرتبة، جارية مجرى المثل، فهي تعبيرات مسكوكة لمعنى إفصاحي تأثري معيَّن، إنشائي يختلف عن المفسِّر الخبري الذي قدَّره النُّحاة، فالفرق بين أمدح عمرًا وأذمُّ عمرًا، وهي أخبار، وبين نعم عمرو رجلًا وبئس عمرو رجلًا، وهي إفصاحات، هو فرق بين الإنشاء والخبر؛ فالأولى لا تصلح لشرح

(١) يُنظر: ابن يعيش، مرجع سابق، ٧/ ١٣٥.

الثانية؛ لأنَّها لا تساويها في المعنى، ورأى أن يعتبر المخصوص مبتدأ غير محفوظ الرتبة، يتقدَّم ويتأخر وما سواه في التعبير يكون الخبر، والخبر يشتمل على فعل المدح أو الذم وهو ما سماه (الخالفة)، وضميمته التي تعدُّ أعمَّ من المخصوص الذي هو من جنسها، وهي مفسرة له، وهذه الضميمة قد تلحقها الألف واللام فترفع، وقد تتجرد منها فتنصب، وبينها وبين الخالفة رتبة محفوظة؛ فلا تتقدَّم الضميمة على الخالفة [١].

وترى إحدى الباحثات في التراكيب الإفصاحية أن يحلَّل هذا الأسلوب وظيفيًا، فيحلل:(حبَّذا زيدٌ) على سبيل المثال كالآتي: مسند+ مسند إليه، ويكون تحليل حبَّذا رجلًا زيدٌ: مسند+ تمييز+ مسند إليه، وهكذا يُكتفى بتحليل الأسلوب وظيفيًا، من منطلق أنَّ هذا التركيب تركيبٌ إفصاحي، تعدُّ الخالفة في كلِّ أبنيته عمودها الأساس، فلا بد أن يعاد وصفه وفق حقيقته ووظيفته الإفصاحية، وبما يسهم في تيسير تعليمه [٢].

ويرى باحثون آخرون أنَّ جمل المدح والذَّم جمل تحويلية، جرى فيها التحويل لغرض المبالغة في المدح أو الذَّم، فأصبحت جملًا تأثرية إفصاحية عن انفعال المتكلم ولم يمكن التعبير عن هذا الانفعال بجملة توليدية منطقية، وإخضاع هذه الجمل للمنطق محاولة لنقلها من أسلوب إلى أسلوب، وخروج بها عما وضعت له، لذلك يوصي بأن تُدرس تراكيب المدح والذَّم في حدود ألفاظها ومعناها، متألفة من صيغة المدح أو الذَّم والممدوح أو المذموم، ويلتزم اللفظ الذي يشير إلى الممدوح أو المذموم حالة الرفع سواءً تقدَّم أو تأخر [٣] .

---

(١) يُنظر: حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ١١٥-١١٧.

(٢) يُنظر: ليلى كادة، بناء التركيب الإفصاحي في القرآن، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، (٢٠٠٤-٢٠٠٥م) ، ٨٨ و٨٩.

(٣) يُنظر: الخليل، مرجع سابق، ٨٠.

تركيبا التحذير والإغراء:

عرَّف ابنُ هشام التحذير بأنَّه "تنبيهُ المخاطبِ على أمر مكروه ليتجنبه"(١).

وعلَّق المحقِّق بأنَّ التعريف الذي أورده ابن هشام أشبه بمعنى التحذير في اللغة، وهو –كما ذكره–: مصدر حذَّر، أي: خوَّف، فالتحذير في اللُّغة: التخويف، وقال: إنه أراد بذلك التعريف المعنى الاصطلاحي، وهو ما لا يوافق مباحث علم النحو التي تتعلق بأحوال الكلمات العربية من جهة الإعراب والبناء، ورأى أن تعريف التحذير اصطلاحًا هو "الاسم المنصوب بفعل مضمر ..." (٢).

فالمحقِّق ينظر إلى الأسلوب نظرة لا علاقة لها بالاستعمال، وهذا ما جرى عليه النُّحاة في تناولهم لهذه الأساليب الإفصاحية غالبًا، وإن وفقوا أحيانًا في التعريف، إلا أنَّ ما بعد التعريف لا يخرج عن مناقشة تلك الأساليب معياريًا من خلال إرجاعها إلى فكرة الإسناد، وإدراجها ضمن الجمل الاسمية أو الفعلية، ومن خلال تبرير العلامة الإعرابية كأثر للعامل.

والتحذير إذا كان بالضمائر، نحو: (إياك) و (إياكما–إياكم–إياكنَّ)، وجب إضمار العامل الناصب، سواءً أُوجِدَ عطف أو تكرار أم لم يوجد، فمثاله بدون العطف (إياك أن تفعل السوء)؛ بتقدير: إياك من أن تفعل السوء، ومثاله مع العطف (إياك والنار)، والتقدير: إياك أحذِّرُ (٣).

فإن كان بغير تلك الضمائر، فإنَّه لا يجب إضمار العامل إلا مع العطف، نحو: مازِ، رأسَك والسيف، أي: يا مازن قِ رأسَك واحذرِ السَّيف، أو مع التكرار،

---

(١) ابن هشام، جمال الدين عبد الله، أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٥، بيروت: دار الجيل. ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م، ٤/ ٧٥.

(٢) يُنظر: المرجع سابق.

(٣) يُنظر: ابن عقيل، مرجع سابق، ٢/ ٣٠٠.

نحو: النار النارَ؛ أي: احذر النار، فإن لم يوجد عطف ولا تكرار جاز إضمار العامل وإظهاره، نحو: (النار)؛ أي: (احذر النارَ) (١).

وأمَّا **الإغراء** فعرَّفه ابن عقيل بأنَّه "أمر المخاطب بلزوم ما يُحْمَدُ به" (٢).

وعرَّفه ابن هشام بأنَّه "تنبيه المخاطب إلى أمر محمود ليلزمه" (٣).

والإغراء كالتحذير في أنَّه يجب إضمارُ ناصبه إن وجد عطف، نحو: (أخاك والإنصات إليه)، أو تكرار، نحو: (أخاكَ أخاكَ) أي: الزم أخاك، فإن لم يكن هناك تكرار أو عطف، نحو: (أخاكَ)، فإنَّه يجوز إظهار النَّاصب: (الزم أخاكَ) (٤).

ففي الأساليب أو التراكيب السابقة، يقدِّر النُّحاة فعلًا مضمرًا وجوبًا أو جوازًا؛ لأنَّ ضمائر النَّصب معمولة لعامل؛ فهي مبنية لكن لها محلًا من الإعراب وفق نظرية العامل، و الحركة الإعرابية الفتحة الظاهرة على تلك الكلمات لا بد أن تكون من أثر العامل، والحقيقة أنَّه لا بأس بتفسير المعنى؛ بل هو مهم؛ لفهم الكلام، لا لتبرير العلامة ومجيء ضمير النصب (إياك)، والانجرار إلى فكرة الإسناد والعامل، فيكفي أن يفسَّر المعنى، وأمَّا الإعراب في مثل هذا الأسلوب وغيره من الأساليب المسكوكة المحفوظة الرتب مع ضمائمها والتي لا تغادر هيئتها التي سُكَّت عليها لأداء معناها،- فيكتفى بوصفها دون الخوض في التأويلات والاختلافات، ففي هذا الأسلوب اكتفى تمام حسان بأن يقال اسم منصوب على الإغراء، فعله محذوف وجوبًا عند تكرار الاسم أو عطفه، وجوازًا عند الإفراد، تقديره الزم، واسم منصوب بفعل محذوف وجوبًا في إياك مع العطف وبدونه، وفي غير إياك محذوف وجوبًا مع العطف وجوازًا بدونه (٥) .

---

(١) يُنظر: ابن هشام، مرجع سابق، ٤/ ٧٧ وما بعدها، وابن عقيل، مرجع سابق، ٢/ ٣٠٠.

(٢) ابن عقيل، مرجع سابق، ٢/ ٣٠١.

(٣) ابن هشام، مرجع سابق ، ٤/ ٧٩.

(٤) يُنظر: ابن هشام، مرجع سابق ، ٤/ ٧٩ وما بعدها، وابن عقيل، مرجع سابق، ٢/ ٣٠١.

(٥) يُنظر: تمام حسان، الخلاصة النحوية، ١٤١.

ويرى باحث آخر أنّ جملتي الإغراء والتحذير جملتان إفصاحيتان تأثريتان، تدل كلٌّ واحدة منهما على معنى يحسن السكوت عليه دون تقدير أو تأويل، ولا يتفق مع النُّحاة فيما ذهبوا إليه من تقدير العامل في كلٍّ منهما، ويقترح دراستها دراسة وصفية والاكتفاء بالإشارة إليها على أنَّها منصوبة على التحذير أو الإغراء؛ باعتبار أنَّ كلًّا من جملتي التحذير والإغراء جملتان اسميتان تحويليتان، جاء التحويل فيهما من باب إلى باب ومن معنى إلى معنى آخر بتغيير الحركة الإعرابية إلى الفتحة بعد أن كانت الضمة، نحو: هذا القلمُ، ثمَّ دخلها التحويل بالحذف فصارت القلمُ، ولكنها مازالت في معنى الإخبار، ولما أراد المتكلِّم أن يحوّل معناها إلى الإغراء غيَّر الحركة واستبدل الفتحة بالضمَّة، وهي العنصر التحويلي الذي حوّل المعنى من الإخبار إلى الإغراء [1].

ويرى البحث أن يُكتفى في إعراب كلٍّ منهما بالآتي: اسم منصوب على التحذير أو الإغراء، وعلامة نصبه (...)، وفي إياك: ضمير مبني في محل نصب على التحذير؛ حتى لا يحدث اختلال في اطراد القواعد وفي ذهن المتعلِّم الذي يعلم أن (إياك) ونحوه، ضمير نصب مبنيًا وله محل من الإعراب، وهو يعربه كذلك في كلِّ مواقعه، وهذا موقع من المواقع أيضًا، ولا يشار إلى الفعل إلا في مضمار التفسير، وليس في الإعراب كعملية، ويمكن أن يُخرَج الأسلوب من دائرة الإعراب تمامًا؛ فيفسَّر فقط وصفيًّا بتحديد أركانه، أو تحويليًا باستكناه البنية العميقة له، ويُضَّم إلى مجموعة الأساليب المسكوكة ، ويعبِّر عنه المتعلِّم بنسبته إلى نوع، فيقول: أسلوب تحذير باستعمال إياك، أسلوب تحذير بالعطف، أسلوب تحذير بالتكرار، أسلوب تحذير بالإفراد، أو يقول: أسلوب تحذير فقط، وفي بيان نوعه يذكر أنَّه بالإفراد أو غيره، ومثل ذلك يقال في أسلوب الإغراء، ومثل ذلك يقال في كلِّ أسلوب مسكوك ثابت للتعبير عن معنى إفصاحي.

(١) يُنظر: الخليل، مرجع سابق، ٨٤-٨٦.

وهكذا سيرى المتتبع لتلك الأساليب الإفصاحية المسكوكة للإفصاح عن انفعال أو تأثر، وما شابهها من أساليب وتراكيب ثابتة- سيرى أنَّ علاماتها الإعرابية ملازمة لها، ثابتة لا تتغير؛ وعليه فلا مجال للقول بالعامل فيها، واللجوء إلى التقدير والتأويل الذي يضيِّع المعنى الذي وضعت له، ويغيره عما هو عليه في الاستعمال اللغوي؛ وعليه يرى البحث أن تستعمل تلك الأساليب استعمال المثل؛ فتنطق كما وصلت عن العرب، وتوصف حسب الوظيفة النحوية تحليليًا وإعرابيًا، دون الخوض في العامل وتقديره وتأويله إلا على المستوى الدِّلالي أو النحوي في البنية العميقة للتركيب؛ للتفسير لا للإعراب، وينطبق ذلك على ما أسماه تمام حسان الخوالف، وعلى ما أشبهها من الأساليب الإنشائية التي اُختلف في نسبتها إلى الأساليب الإفصاحية، واتفق على اختصاصها بتراكيب معينة.

**

الخاتمــة

لقد كان هذا البحث محاولة لاستجلاء أهمية العلامات الإعرابية في الدِّلالة على المعاني، من خلال بعض الأساليب التي التزمت تركيبًا ثابتًا للتعبير عن معانٍ معينة، ومع ذلك أخضعها النُّحاة لفلسفتي الإسناد والعامل، وامتلأت كتبهم بالاختلافات والتأويلات والتخريجات؛ لتتوافق العلامة الإعرابية في كلٍّ منها مع ما قدروه من عوامل، وخلص البحث إلى بعض النتائج إضافة إلى ما تخلَّل ثناياه منها، ومن أهمِّها:

- الإعراب والعلامة الإعرابية جزء من النِّظام النَّحوي العربي لا يمكن الاستغناء عنه، ولا يمكن استبعاد العلامة الإعرابية إلا في حال أمن اللبس، ووفق ما قرَّرته اللغة نفسها، فاللغة تترخص في الإعراب في مواطن معيَّنة، وتسمح به كما سمحت بإهمال بعض جزئيات القسمة الممكنة من كلماتها، وحذف أحد الساكنين استثقالًا، وهو جزءٌ من النِّظام الصوتي، إلا أنَّ ذلك لا يسير اعتباطًا، وإنَّما وفق النِّظام اللغوي للغة.
- إنَّ المنهج المعياري وإن شابته شوائب الفلسفة والمنطق والتعسف في التأويلات والتخريجات تحت مظلَّة العامل، إلا أنَّه حفظ للغة قواعدها، وتناسب ذلك مع كونها لغة القرآن الكريم التي يُفترض لكلِّ من يريد قراءته إجادتها.
- إنَّ إعادة قراءة الدَّرس النَّحوي ممكنة وفق المنهجين المعياري والوصفي، فبعض الجوانب لا بد فيها من المعيارية، ولاسيما فيما يخص التعليم، والمتكلِّمين، وبعض الجوانب لا بد من قراءتها وصفيًا كما في تلك الأساليب موضوع الدِّراسة وغيرها مما يمكن فيه ذلك، ولاسيَّما أنَّ النَّحو العربي قام على الوصف بدايةً.
- الأساليب الإفصاحية والتراكيب الثابتة التي جرت مجرى المثل تستعمل كما وردت شكلًا ومضمونًا؛ ولذلك لا يمكن إخضاعها لفلسفتي الإسناد والعامل وما يستتبع ذلك من تأويلات تخرجها عن معناها الذي وضعت له، ومن ثم يُكتفى بوصف وظائفها النَّحوية، دون الخوض في العلامة الإعرابية؛ كأثرٍ من آثار العامل.

المصادر والمراجع

- الأندلسي، أبو حيان محمد، ١٩٩٣ تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، بيروت: دار الكتب العلمية.
- أنيس، إبراهيم (١٩٦٦م) من أسرار اللغة، ط ٣، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- البياتي، سناء (٢٠٠٣م) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- البرقوقي، عبد الرحمن (١٣٤٧هـ-١٩٢٩م) شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، مصر: المطبعة الرحمانية.
- ابن ثابت، حسان (١٤١٤هـ-١٩٩٤م) ديوان حسان بن ثابت، شرح وتقديم: عبدأ علي مهنّا، ط ٢، بيروت-لبنان: دار الكتب العلميَّة.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م) دلائل الإعجاز، قرأه وعلَّق عليه: محمود محمد شاكر، القاهرة: مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت) الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت: دار الكتاب العربي.
- حسان، تمام (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م) الخلاصة النحوية، القاهرة: عالم الكتب.
- حسان، تمام (٢٠٠١م) اللغة بين المعيارية والوصفية، ط ٤، القاهرة: عالم الكتب.
- حسَّان، تمام (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م) اللغة العربية معناها ومبناها، ط ٥، القاهرة: عالم الكتب.
- الخليل، عبد القادر مرعي العلي (١٩٨٦م) الجملة الإفصاحية في ديوان الشابي: دراسة منهجية تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.

- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، لا توجد بيانات.
- ابن زكريا، أحمد بن فارس (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م)، مقاييس اللغة، د ط، القاهرة: دار الحديث.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب (٢٠٠٩م) الكتاب، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية.
- السيوطي، جلال الدين (١٤٢٨ هـ-٢٠٠٧ م) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق: محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، صيدا-بيروت: المكتبة العصرية.
- السيوطي، جلال الدين (١٤٣٠هـ-٢٠١٠م) الاقتراح في علم أصول النَّحو، تحقيق وتعليق: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، ط ٤، القاهرة: مكتبة الآداب.
- عبد اللطيف، محمد حماسة (١٩٨٤م) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، الكويت: إدراة المكتبات ولجنة التأليف والترجمة والنشر.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (١٤٠٠هـ -١٩٨٠م) شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار التراث.
- عمايرة، خليل أحمد (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م) في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي، والنفي اللغوي، وأسلوب الاستفهام، الأردن-الزرقاء: مكتبة المنار.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا (١٤١٤هـ-١٣٩٣م) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، حقَّقه وضبط نصوصه وقدَّم له: عمر فاروق الطَّباع، بيروت-لبنان: مكتبة المعارف.

- أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، لا توجد بيانات.
- فيماير، سالي وفريق من المختصين (١٩٩٠م) قاموس أكسفورد الحديث، ترجمة: نجاح الشمعة ومحمد محمود، مراجعة: بنلوبي جونستون، تصحيح: نهلة خليفة، الصين: جامعة أكسفورد.
- قدور، أحمد محمَّد (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م) مبادئ اللسانيات، ط ٣، دمشق: دار الفكر.
- كادة، ليلى (٢٠٠٤-٢٠٠٥م) بناء التركيب الإفصاحي في القرآن، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر.
- كادة، ليلى (٢٠٠٥م) مدارات مصطلح الإفصاح في الدراسات التراثية المعاصرة، مجلة المخبر؛ أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، العدد ٢.
- محمد، عاطف فضل (٢٠١٥م-١٤٣٧هـ)، مقدِّمة في اللسانيات، ط ٢، عمَّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- المخزومي، مهدي (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م) في النَّحو العربي نقد وتوجيه، ط ٢، بيروت: دار الرائد العربي.
- المسدي، عبد السلام (١٩٨٦م) اللسانيات وأسسها المعرفية، تونس: الدار التونسية للنشر، والجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- مصطفى، إبراهيم (٢٠١٢م) إحياء النَّحو، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، (١٤١٣هـ-١٩٩٣م)، لسان العرب، ط ٣، بيروت: دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي.
- النوافلة، تيسير هارون علي (٢٠١٣هـ) التراكيب المحمولة على أبواب النَّحو العربي بين التقعيد والاستعمال اللغوي، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، الأردن.

- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م) أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٥، بيروت: دار الجيل.
- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، اعتنى بالطبعة: محمد أبو فضل عاشور، بيروت-لبنان: دار إحياء التراث العربي.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (د ت) شرح المفصل، د ط، بيروت: عالم الكتب.

* * *